الفصل الخامس

التعليم فى ليبيا فى عهد الإدارتين الإنجليزية والفرنسية والظروف المحيطة به من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٥١م

مقدمه :

سيتناول هذا الفصل (الخامس) فترة ابتليت فيها ليبيا باحتلال مزدوج : احتلال انجليزى لإقليمى طرابلس وبرقه ، واحتلال فرنسى لإقليم فزان ، وذلك بعد طرد ايطاليا من ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية.

وإذا كان هدف الإحتلال واحداً وهو طمس الهوية الوطنية وإحلال هوية المحتل محلها ، فإن وسائل كل محتل تختلف عن المحتل الآخر.

وإذا كانت إيطاليا قد فرضت مناهج الدراسة الإيطالية على المدارس الليبية ، فإن انجلترا رضيت بأن تكون مناهج بعض البلاد العربية مناهج للولايتين اللتين احتلتهما ، على أساس أن هذه المناهج العربية مشبعة بالروح الإنجليزية إذ أن كل من مصر والسودان وفلسطين كانت خاضعة للنفوذ البريطانى. وهى قد صممت بأن يظل هدف التعليم فى نهاية الأمر إعداد الموظفين الذين يعملون على خدمة الإستعمار وتسهيل مهمته.

أما فى إقليم فزان فقد طبقت فيه فرنسا المنهج المطبق فى تونس والجزائر والمغرب ، كما أن انجلترا وفرنسا – كل فى الولاية التى احتلها من ليبيا – قد عملت على نشر لغتها واتخذت من الضمانات ما يكفل لها أن يظل التعليم أداة من أدوات تمكين استعمارها ، وهذا ما سوف يختص هذا الفصل بتفصيله.

أولا : العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى أثرت فى تطور التعليم فى ليبيا فى عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية :

١ - الظروف السياسية :

كان قيام الحرب العالمية الثانية نقطة تحول بالنسبة لليبيا ، إذ دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء وقد انتهت هذه الحرب بهزيمة دول المحور التى من بينها إيطاليا ، فبعد هزيمة إيطاليا وطرد قواتها من ليبيا ، تقاسم السلطة فى البلاد إدارات عسكرية منفصلة ، فأصبح إقليما طرابلس وبرقه من نصيب إدارتين عسكريتين بريطانيتين . وأصبح إقليم فزان تسيطر عليه الإدارة الفرنسية .

وهكذا أصبحت البلاد ترزح تحت نيران الإستعمار المزدوج ومزقت وحدتها ولم يتحقق لها ما كانت ترجوه من وحدة واستقلال ، فقد عين لرئاسة المصالح والدوائر المختلفة ضباط من الإنجليز كما عين عدد منهم فى الوظائف القضائية والإدارية . «كان جميع الموظفين يستمدون سلطتهم من القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط الذى يلقب برئيس الإدارة العسكرية فى طرابلس الغرب»[١] .

استمرت الإدارة البريطانية تحكم برقة وطرابلس والإدارة الفرنسية تحكم فزان من عام ١٩٤٣ حتى نهاية ١٩٥١م ، وكان يجب أن ينتهى وجودها فى البلاد بإنتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولقد خلق وجود هذه الإدارات العسكرية وضعا شاذا فى ليبيا ، ذلك أنه ترتب على هذا الوجود العسكرى الأجنبى عدة أمور أثرت على مستقبل البلاد وسيرها لسنوات طويلة وهذه الأمور هى :

أولاً : لم يستفد الليبيون اقتصاديا ولم تنتعش الأحوال المالية بالنسبة لهم ، فقد استمر الطليان يتمتعون بامتيازاتهم وفتحت الأبواب للاحتكارات البريطانية والفرنسية وأصبحت ليبيا سوقا رائجة للمصنوعات البريطانية وللمصارف البريطانية لكى تمارس نشاطها الإقتصادى .

---

(١) حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضى والحاضر ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

ثانياً: الفرقة التى بذرها الإستعمار الأوروبى بين أجزاء البلاد مما أضعف الروابط بين أبناء الوطن الواحد وأوجد حساسيات بين الإخوة.

ثالثاً: التخطيط لبقاء النفوذ الأجنبى فى البلاد لسنوات طويلة ببعث الشقاق بين القبائل ومنح الإمتيازات للعناصر الموالية للإستعمار.

رابعاً: حاربت الإدارة العسكرية وجود أى نشاط ثقافى إلا ما يتفق مع مصالحها. فلم تسمح بحرية الصحافة فيما عدا جريدتى طرابلس الغرب وبرقه الجديدة اللتين كان يصدرهما مكتب الإستعلامات البريطانى فى كل من طرابلس وبنغازى.

نضال الشعب الليبى من أجل الإستقلال :

ناضل الشعب العربى الليبى من أجل الإستقلال ومن أجل ليبيا الموحدة وزوال حكم الإدارتين الإنجليزية والفرنسية ، وقد اعترض نضال الشعب الليبى صعوبات عدة داخلية وخارجية ، أول هذه الصعوبات – وهى الصعوبات الداخلية – كان أهمها الإنقسامات بين أبناء الشعب الواحد التى جاءت نتيجة للإطماع الشخصية ولتدخل الإستعمار فى نفس الوقت. ولقد لعبت بريطانيا دوراً كبيراً فى توسيع شقة الخلاف بين المواطنين الليبيين.

وهناك صعوبات خارجية واجهت الشعب الليبى فى سبيل استقلاله تمثلت فى مؤامرات الدول الإستعمارية.

ولعل المخطط المشهور المعروف بإسم (مشروع بيفن – سفورزا) الذى نوقش فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها المنعقدة فى المدة من ٢٠ سبتمبر إلى ١٥ ديسمبر ١٩٤٩م والذى قام على أساس النقاط التالية.

١- تستمر إدارة إقليم برقه لبريطانيا.

٢- تبقى إدارة فزان فى يد فرنسا.

٣- تعطى طرابلس لإيطاليا[1] .

(1) U.N. Official Records of the Fourth Sessoion of the General Assembly, 1944. P. 243.

«ولعل هذا المخطط كان أخطر ما واجه الشعب العربى الليبى لأنه كان يستهدف السيطرة بإسم الأمم المتحدة أى أنه سيكون استعماراً مستنداً إلى الشرعية الدولية ، إلا أن نضال الشعب الليبى مؤيداً بالدول العربية أحبط هذا المشروع الإستعمارى»[1] .

«ونتيجة لإلحاح وإصرار الشعب الليبى على الإستقلال ، فقد عرض مشروع استقلال ليبيا على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبعد نقاش طويل حول هذا الإستقلال وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار أيدته ٤٩ دولة وعارضته دولة واحدة ، وامتنع ثمان عن التصويت ، ومما ما اشتمل عليه هذا القرار من فقرات تتعلق بتحقيق الإستقلال ، أن ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وفزان ، تصبح دولة مستقلة ذات سيادة ، ويجب أن يتحقق هذا الإستقلال بأسرع ما يمكن بحيث لا يتأخر عن أول يناير ١٩٥٢م»[2] . «وبالفعل حصلت ليبيا على الإستقلال فى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م وأصبحت دولة حرة مستقلة ذات سيادة يطلق عليها المملكة الليبية المتحدة بنص الدستور الليبى مادة (١ و ٢) وأصبحت تتألف من ولايات برقه وطرابلس وفزان مادة (٣) وحدودها هى شمالا البحر المتوسط ، وشرقا دولتا مصر والسودان ، وجنوبا السودان وأفريقيا الغربية ، وغربا صحراء الجزائر وتونس مادة (٤) وتبلغ المساحة الكلية البلاد حوالى (١,٧٥٠,٠٠٠) كيلو م٢»[3] .

تأثر التعليم بالظروف السياسية :

بقيام الحرب العالمية الثانية وانهزام إيطاليا هى وبقية دول المحور ، انتهزت بريطانيا وفرنسا الفرصة وأعلنتا الوصاية على ليبيا ، وبذلك استقرت جميع السلطات فى ليبيا فى يد الحاكم العسكرى البريطانى وانفردت فرنسا بحكم فزان ، وقد هبت الثورة فى ليبيا اعتبارا من سنة ١٩٤٦م مطالبة بالإستقلال وجلاء جيوش الاحتلال عن الوطن من أجل حياة دستورية نيابية سليمة ، وعلى الرغم من اندحار إيطاليا فى الحرب ، فإن ليبيا بقيت فى حقيقة الأمر دولة مستعمرة من قبل كل من بريطانيا وفرنسا.

---

(١) رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

(٢) مجدى خدورى ، ليبيا الحديثة : دراسة فى تطورها السياسى ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ١٥٨ .

(٣) رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

وقد تأثر التعليم بالطبع بهذا الوضع وظهرت آثاره واضحة فى النظام التعليمى والمناهج الدراسية ، حيث سارت هاتان الدولتان على نهج المستعمر الإيطالى من حيث العمل على طمس الثقافة العربية ولغتها ، وقطع جميع الروابط والوشائج التى تؤكد عروبة الليبيين وانتمائهم إلى الوطن العربى الكبير ، بل حاولت الدولتان استبعاد كل ما من شأنه أن يدعم الروابط بين الأقاليم الثلاثة التى تكون البلاد ، وإبعاد كل ما يشير إلي وحدتها التاريخية والجغرافية والاجتماعية بل وعمدت إلى إثارة كل ما يساعد على خلق الحساسيات والنزاعات الإقليمية وترسيخ الحدود بين الأقاليم الثلاثة.

وإمعانا فى ذلك طبقت بريطانيا النظام التعليمى المصرى فى إقليم برقه وتطبيق النظام التعليمى الفلسطينى فى إقليم طرابلس ثم حاولت تطبيق النظام التعليمى السودانى، وقد سبقت الإشارة إلى أن الدول الثلاثة (مصر والسودان وفلسطين) كانت خاضعة للنفود البريطانى. أما إقليم فزان فطبقت فيه فرنسا النظام التعليمى الجزائرى ، وكل هذا من أجل ترسيخ وتعميق الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

وأمام هذه السياسية الإستعمارية بدأت الأصوات الوطنية تبرز منادية بإصلاح التعليم وتوحيد مناهجه ، وقد لعبت الأحزاب السياسية دوراً كبيراً فى هذا المجال حيث طالبت الإدارة البريطانية برسم سياسة تعليمية للبلاد تبين أهدافها ومضامينها ، وأمام هذا الإصرار لم تجد بريطانيا بداً من توحيد المناهج فى الأقليمين (طرابلس وبرقة) إلا أن التعليم اقتصر على إعداد شرائح من الموظفين تتولى تصريف شئون الدولة ، وكان محتواه نظرياً أكاديمياً ومقتبساً فى إدارته وبعض مواده من الغرب ، ولم تنتشر خدماته بالقدر الذى تسمح به الظروف والإمكانات ، وظلت إدارة التعليم فى تلك الفترة مركزية أدت إلى نوع من الجمود فى المحتوى التعليمى الذى لم يتناسب والآمال المعقودة عليه ، وإلى البطء فى نشر مؤسساته ، وقد تركزت المؤسسات التعليمية فى المدن الكبيرة ومن خلال عمل مرتجل نتيجة لضغوط الأهالى أو من أجل الدعاية لبريطانيا ، ولم يؤخذ فى الحسبان الكثافة السكانية أو المناطق المحرومة من التعليم فعلاً ، أو ربط مخرجات التعليم بخطط تنموية شاملة تستند إلى العلمية والموضوعية.

٢- الظروف الإقتصادية :

سيطرت الإدارات العسكرية المختلفة الانجليزية فى كل من طرابلس وبرقة والفرنسية فى فزان على مرافق البلاد الاقتصادية فى مناطقها الثلاث المختلفة سيطرة تامة كما كانت تفعل ايطاليا من قبل. «فالإدارة العسكرية البريطالية لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة القحط الذى حل بالبلاد عام ١٩٤٧م ، فبدلاً من أن تحتفظ الإدارة بالمخزون من حبوب هى حصاد السنين الثلاث ٤٤ / ٤٥ / ١٩٤٦م فقد عمدت إلى تصديرها ، وكذلك لم تعمل الإدارة أى شئ للمحافظة على الماشية ، ونتيجة لهذا القحط لم تتأثر به الزراعة فقط بل أن جميع مرافق الحياة الاقتصادية تأثرت به تأثراً فاق تأثرها بالحرب العالمية الثانية»[١] .

وفى برقة استولت الإدارة العسكرية على الأراضى التى اغتصبها الطليان ، وقامت بزراعة بعضها عن طريق قسم الزراعة التابع لها. وبالإضافة إلى ذلك فقط سيطرت الإدارة البريطانية على التجارة ، حيث كان الاستيراد والتصدير مقيدين برخص تمنح منها. وقد خضعت البلاد من الناحية المالية للدولتين المحتلتين ، فنظراً لقلة موارد البلاد أخذت بريطانيا تقدم معونة مالية لخزينة البلاد إلا أن معظم هذه المعونة كانت تصرف بشكل خاص على أمور الإدارة والأمن الداخلى.

«وفى فزان لم تشارك الإدارة الفرنسية فى النهوض بأحوال البلاد الزراعية ، وقد سحبت الليرة الايطالية من التداول ، واحلت محلها الفرنك الجزائرى منذ عام ١٩٤٣م وقد أدمجت مالية فزان فى مالية الجزائر ، ووكل لحاكم الجزائر وضع الميزانية بموافقة وزيرى المالية والداخلية الفرنسيين ، وقد سارت الإدارة الفرنسية فى الضرائب المباشرة وغير المباشرة سيرة الطليان»[٢] .

وهكذا نجد أن البلاد لم تشهد أية برامج تنمية خلال فترة خضوعها للإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية التى استمرت من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٥١م ، ولقد رسمت التقارير التى وضعها اقتصاديو الأمم المتحدة فى تلك الفترة صورة قاتمة للوضع الاقتصادى ، واعتبرت ليبيا عندئذ من بين أفقر بلدان العالم وأنه لا أمل للبلاد فى تطور

---

(١) على أحمد عتيقة ، أثر البترول على الاقتصاد الليبى ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢) محمد الشنيطى ، قضية ليبيا ، الاسكندرية ١٩٥١ ، ص ١٩٧ .

اقتصادى مهما كان بسيطاً ، وقد تم الوصول إلى هذا الاستنتاج لما مرت به البلاد من ظروف صعبة للغاية نتيجة للحرب العالمية الثانية وما أحدثته من تدمير للمراكز السكانية والطرق والمواصلات وغيرها من المرافق الاقتصادية والخدمية.

تأثر التعلم بالظروف الاقتصادية :

تبين مما سبق أن البلاد كانت تعانى من ظروف اقتصادية سيئة ، فقد كانت ثروة البلاد محدودة إلى حد بعيد ، وقد تضاءل سكان ليبيا إلى مليون نسمة من جراء المجاعات والأوبئة والحرب العالمية الثانية.

ومن المتفق علهى أن احتلال ليبيا قد تم أساساً لمنفعة بريطانيا وتأميناً لمصالحها فى شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط ، ولذلك كان من واجب بريطانيا الالتزام بنفقات التطور الاقتصادى والاجتماعى التى كان الشعب الليبى عاجزاً عن القيام به ، إلا أن بريطانيا لم تكن مستعدة للقيام بأى برنامج لتغير التركيبة الاقتصادية لبلد متخلف يعيش فى ظل حكم استعمارى. فكان الانجليز على استعداد – ولأغراض استعمارية – أن يقدموا سنوياً مبلغاً من المال بصفة (منحة مالية) . وكانت هذه المساعدة المالية التى تقدم بها الانجليز من أجل تمويل القوة العسكرية التى أسست لتخدم أغراض الأمن البريطانى ، كانت قد أعطت الانجليز اليد المطلقة فى إدارة البلاد بدون أى اعتبار إلى تطوير التعليم فيها ، فلم تكن هناك مخصصات لمواجهة طلبات الشعب التعليمية المتزايدة من أجل فتح مدارس جديدة لأن المساعدات البريطانية كانت تصرف على أغراض الأمن.

أن الوضع الاقتصادى السيئ فى البلاد قد أدى إلى جعل التطور التربوى بطيئاً وسيئ النتائج. كما سيجئ فيما بعد.

أما فى المجال الاجتماعى فقد عملت الإدارة البريطانية على الإبقاء على أسوء ما فى المجتمع من أوضاع وأضافت إليها من عندها الكثير من المعوقات حتى تظل ثقافة المجتمع متخلفة. وما كان يهم الانجليز أن يحدثوا تغييراً فى حياة الشعب الليبى يخطو به خطوة إلى الأمام. فعمدوا إلى تثبيت الكثير من الأوضاع الاجتماعية التى تشكل نواحى الضعف فى حياة المجتمع ولم يدخلوا من التغيرات إلا ما رأوه ضرورياً لسير الأمور التى تخدم مصالحهم وخططهم.

ثانياً : تطور التعليم فى ليبيا فى عهد الإدارتين الانجليزية والفرنسية (١٩٤٣ - ١٩٥١م) :

التعليم ومحاولة التمزيق الفكرى :

، لقد تأثر التعليم فى ليبيا شأنه فى ذلك شأن كل نواحى الحياة بأحداث الحرب العالمية الثانية نظراً لأن الأراضى الليبية كانت مسرحاً للمعارك الحربية التى كانت دائرة بين الفريقين المتحاربين ، وما أن دخل الجيش الثامن طرابلس عام ١٩٤٣م وتابع طرد القوات الإيطالية والألمانية من الأراضى الليبية حتى بدأ المواطنون الليبيون يحسون بضرورة الإهتمام بتعليم أبنائهم وأبدوا رغبتهم فى فتح المدارس التى أغلقت كلها بسب الحرب ،[١] .

إلا أن التعليم فى تلك الفترة قد أحاطته عوامل سياسية ، كان أهمها ذلك الصراع الذى نشب بين القوى المتحالفة فى الحرب على النفوذ فى ليبيا بعد النصر ، فقد استولت القوات الإنجليزية على برقة فى أواخر عام ١٩٤٢م وعلى طرابلس فى أوائل عام ١٩٤٣م ، وأقامت بين الإقليمين حدوداً وكونت لكل منهما إدارة عسكرية مستقلة ، واستولت القوات الفرنسية على فزان واحتفظت بها تحت نفوذها مباشرة ، وتجلى ذلك الصراع بوضوح فى ميدان التعليم ، حيث طبقت الإدارة البريطانية نظاماً تعليمياً فى إقليم برقة يختلف تماماً عن النظام التعليمى الذى طبقته فى إقليم طرابلس ، وكذلك طبقت فرنسا نظاماً تعليمياً فى فزان يختلف عن النظامين فى برقة وطرابلس.

لقد طبقت بريطانيا النظام التعليمى المصرى فى إقليم برقه تطبيقاً حرفياً دون أدنى تعديل حتى فى فيما يختص بمادتى التاريخ والجغرافيا ، وكانت اللغة الإنجليزية تدرس ابتداء من السنة الخامسة الإبتدائية ، وحتى عند إنشاء مدرسة ثانوية واحدة للبنين فى بنغازى عام ١٩٤٦م كان الطلاب يدرسون أربع سنوات فيها والسنة الخامسة المكملة للمرحلة الثانونية يقضيها الطلاب فى مصر بمدارسها الثانوية ، والسبب فى ذلك هو أن الحكومة المصرية لم تكن تعترف بأن الإمتحانات الليبية تؤهل التلاميذ للإلتحاق بالجامعات المصرية ، إلا أن الحكومة المصرية عدلت أخيراً عن موقفها هذا.

(١) رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .

وفى طرابلس طبقت الإدارة البريطانية نظاماً تعليمياً يختلف تماماً عن النظام التعليمى الذى طبقته فى برقه وهو النظام التعليم الفلسطينى (وهو الذى كانت تطبقه السلطات البريطانية فى فلسطين أثناء الإنتداب البريطانى فيها) .

إلا أن المواطنين ثاروا لهذه التفرقة بين أقاليم البلاد ، ولجأت بريطانيا تحت إلحاح الشعب الليبى إلى استبدال هذا النظام بنظام التعليم السودانى (وهو المنهج الذى كان يطبق فى السودان تحت الحكم البريطانى) .

والهدف من كل هذا هو تطبيق أنظمة تعليمية متباينة فى أهدافها وخططها لكى تفرق بين الأقاليم الليبية.

وهكذا اتضح لليبيين أن هذا الإجراء يهدف إلى تمزيق الوحدة الفكرية بين أقاليم البلاد ، ونتيجة لوقوف الليبيين فى وجه هذه السياسة رضخت الإدارة البريطانية لرغبة الليبيين وقررت تطبيق المنهج ونظام التعليم المصرى المطبق فى إقليم برقه فى إقليم طرابلس أيضاً ، « لقد أدخلت السلطات البريطانية عدة تعديلات على المنهج المصرى عندما بدئ فى تطبيقه فى طرابلس ، ففى التعليم الإبتدائى جاءت التعديلات كما يلى :

١- عدم تدريس أية لغة أجنبية فى المدارس الإبتدائية لتفادى توظيف مدرسين أجانب.

٢- ينحصر تعليم منهج مادتى التاريخ والجغرافيا فى تاريخ ليبيا وجغرافيتها بدلاً من تاريخ وجغرافية مصر.

٣- تظل الكتب المستعملة هى الكتب المصرية.

وفى التعليم الثانوى حدثت التعديلات التالية :

١- أصبحت ليبيا محور التعليم فى مادتى التاريخ والجغرافيا بدلاً من تاريخ وجغرافية مصر.

٢- أصبحت اللغة الأجنبية الأولى هى اللغة الإنجليزية واللغة الأجنبية الثانية هى

اللغة الفرنسية حتى شهر أكتوبر ١٩٥٠م حيث حلت محلها اللغة الإيطالية ،[١] .

،تتبين لنا من هذه التعديلات السياسة الإستعمارية التى اتبعتها الإدارة البريطانية فى إقليم طرابلس ، فبينما تعلم اللغة الإنجليزية فى المدارس الإبتدائية بإقليم برقه حرمت المدارس الإبتدائية فى طرابلس من تعليم هذه اللغة تأكيداً للتفرقة بين الإقليمين ، وظهرت هذه السياسة أيضاً فى إحلال اللغة الإيطالية محل اللغة الفرنسية كلغة ثانية فى المدارس الثانوية بطرابلس ، بينما ظلت المدارس الثانوية فى برقه تعتبر اللغة الفرنسية لغة ثانية كما هو الحال فى مصر،[٢] .

أما فى إقليم فزان فقد طبق فيه المنهج الفرنسى المطبق فى تونس والجزائر والمغرب.

وهكذا نلاحظ أن هذه الأنظمة التعليمية المتباينة تعتبر أشد خطراً من الأنظمة السابقة ، إذ تخلق هذه الأنظمة المختلفة مزيجاً من الثقافات المتباينة فى الوطن الواحد ، وبالتالى تعمل على التمزيق الفكرى بين أبناء الوطن الواحد.

وقد كانت مدة الدراسة بالمدارس الأبتدائية خمس سنوات ، وفى عام ١٩٤٩ – ١٩٥٠ زيدت سنة واحدة فأصبحت ست سنوات ، وأنشئت المدارس الثانوية ليلتحق بها التلاميذ الحاصلون على الشهادة الإبتدائية اعتباراً من العام الدراسى ١٩٤٦ – ١٩٤٧م حيث أنشئت مدرسة ثانوية ببنغازى عام ١٩٤٦ – ١٩٤٧م ومدرسة ثانوية بطرابلس عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨م.

كما أنشئت أيضاً مدرسة ثانوية فى الزاوية عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨م وكذلك أنشئت مدرسة ثانوية للبنات فى بنغازى عام ١٩٥٠ – ١٩٥١م ، التحق بها فى ذلك العام (خمس عشرة طالبة) ، وكانت مدة الدراسة بالمرحلة الثانوية خمس سنوات ، أما بالنسبة لإقليم فزان فلم ينشأ فيه أى مدرسة ثانوية ، وفى عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨م أنشئ معهد للمعلمين فى بنغازى ، وفى طرابلس أنشئ معهد للمعلمين عام ١٩٥٠–١٩٥١م ، ومعهد عام للمعلمات فى طرابلس عام ١٩٥٠ – ١٩٥١م وقد التحق به فى ذلك العام (ست وعشرون طالبة) .

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

(٢) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

وشروط القبول فى هذه المعاهد الحصول على الشهادة الإبتدائية ، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، ونظراً لنقص كفاءة الخريجين من هذه المعاهد زيدت مدة الدراسة سنة أخرى بحيث أصبحت أربع سنوات ، وقد أعيد بناء مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية بطرابلس ، واستأنف الطلاب الدراسة بها.

وفى عام ١٩٤٧ – ١٩٤٨م أنشئ ببنغازى مدرسة صناعية تجارية مدة الدراسة بها عامان بعد المرحلة الإبتدائية ، كما أنشئت فى عام ١٩٥٠م المدرسة الفنية الزراعية بمدينة المرج كانت مدة الدراسة بها أربع سنوات بعد الشهادة الإبتدائية.

، وأنشئت فى طرابلس مدرسة للفنون والصنائع والحرف ، ومركز لتدريب الشباب على الأعمال الكتابية والتجارية ، وكان فى طرابلس نحو « خمس وستين طالباً » يدرسون خارج البلاد فى الجامعات ، فكان فى برقة ست وعشرون مدرسة قرآنية ، وفى طرابلس ٣٥٨ مدرسة دينية فيها ما يزيد عن ١٥٠٠ تلميذاً »[١] .

وفيما يلى احصائيات تتناول تطور أعداد المدارس والتلاميذ والمدرسين وكذلك المعاهد المهنية فى جميع المراحل التعليمية (الإبتدائى ، الثانوى ، معاهد المعلمين) فى كل من طرابلس وبرقه.

---

(١) نقولا زيادة ، محاضرات فى تاريخ ليبيا من الإستعمار الإيطالى إلى الإستقلال ، معهد الدراسات العربية العالى ، الجامعة العربية ١٩٥٨م ، ص ١٣٣ .

جدول رقم (٢٢)

يوضح عدد المدارس والتلاميذ فى طرابلس وبرقه

من عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ إلى عام ١٩٥٠ - ١٩٥١م[١]

السنة الدراسية	المرحلة الإبتدائية		ما فوق المرحلة الإبتدائية		الجمـــلة	
	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدارس	عدد التلاميذ
٤٣ - ١٩٤٤	٦٩	٦٤٨٤	٣	٣٣٤	٧٢	٦٧١٨
٥٠ - ١٩٥١	١٩٣	٣٢٠٨٩	٨	٨٩٨	٢٠١	٣٢٩٨١

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

جدول رقم (٢٣)

يوضح عدد المدارس الإبتدائية والتلاميذ (ذكور / إناث) والمدرسين

فى طرابلس وبرقه من عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤م إلى ١٩٥١ - ١٩٥٢م[١]

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد التلاميذ			عدد المدرسين
		ذكور	إناث	المجموع	
٤٣ - ١٩٤٤	٦٩	٦١٤٠	٣٤٤	٦٤٨٤	٢٠١
٤٤ - ١٩٤٥	١٠٠	٩٧٣٠	٣٨٠	١٠٣١٠	٣٣١
٤٥ - ١٩٤٦	١١٦	١١٩٦٢	٦٠٩	١٢٥٧١	٣٨٧
٤٦ - ١٩٤٧	١٣٠	١٣٨٠٨	١٣٢٧	١٥١٣٥	٤٥٩
٤٧ - ١٩٤٨	١٤٠	١٥٥٤١	٢٠٩٦	١٧٦٣٧	٥٨٧
٤٨ - ١٩٤٩	١٦٦	٢١٨٦٢	٢٩٤٢	٢٤٨٠٤	٧٦٣
٤٩ - ١٩٥٠	١٨١	٢٤٢٤١١	٣٥٢٢	٢٧٧٦٣	٨٨٩
٥٠ - ١٩٥١	١٩٣	٢٨٤٦٦	٣٦٢٣	٣٢٠٨٩	١٠٢٤
٥١ - ١٩٥٢	٢٠١	٣١٨٢٢	٤٩٩٥	٣٦٨٨٧	١١٢٥

(١) وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط والمتابعة ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

جدول رقم (٢٤)

يوضح عدد التلاميذ بالمرحلة الثانوية من عام ١٩٤٦ – ١٩٤٧م

إلى عام ١٩٥١ – ١٩٥٢م فى طرابلس وبرقه[١]

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ		
			ذكور	إناث	المجموع
٤٦ – ١٩٤٧	١	٩	٨١	–	٨١
٤٧ – ١٩٤٨	٣	١٨	٢٣٤	–	٢٣٤
٤٨ – ١٩٤٩	٣	٢٩	٢٩٣	–	٢٩٣
٤٩ – ١٩٥٠	٣	٣٦	٤٦٥	–	٤٦٥
٥٠ – ١٩٥١	٤	٥٠	٦١٣	١٥	٦٢٨
٥١ – ١٩٥٢	٤	٥٦	٧٧٣	٢٣	٧٩٦

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢١ .

جدول رقم (٢٥)

يوضح تطور أعداد التلاميذ والتلميذات بمعاهد المعلمين والمعلمات الخاصة والعامة من السنة الدراسية ١٩٤٧ – ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥١ – ١٩٥٢[١]

السنة الدراسية	عدد التلاميذ			عدد المدرسين
	ذكور	إناث	المجموع	
٤٧ – ١٩٤٨	٢٠	–	٢٠	٤
٤٨ – ١٩٤٩	٤٠	–	٤٠	٥
٤٩ – ١٩٥٠	٢٧	–	٢٧	٣
٥٠ – ١٩٥١	٨٩	٢٦	١١٥	١٢
٥١ – ١٩٥٢	١٦٧	٢٦	١٩٣	٢٦

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

وفى سنة ١٩٥٠م أى فى أواخر عهد الإدارة البريطانية والفرنسية فى ليبيا كان فى فزان ١٥ مدرسة ابتدائية ولم توجد بها أى مدرسة ثانوية أو معهد معلمين.

ويلاحظ مما تقدم فى الإحصائيات السابقة ، التركيز على التعليم الإبتدائى وإغفال التعليم العالى والفنى ، لأن الهدف كان مجرد خلق جيل من الكتبة يشغلون وظائف بسيطة.

ونتيجة لهذا التآمر فى العهد الإيطالى وعهد الإدارتين البريطانية والفرنسية ، وجدت البلاد نفسها عندما استقلت فى سنة ١٩٥١م مفتقرة إلى الكفاءات الفكرية والعلمية والإدارية ولازالت تعانى من هذه المشكلة حتى الآن.

الإشراف على التعليم فى عهد الإدارتين الإنجليزية والفرنسية فى ليبيا:

منذ دخول الإدارة العسكرية إلى البلاد تقرر تعيين ضابط بريطانى يتولى الإشراف على التعليم واتخاذ الإجراءات اللازمة لفتح عدد من المدارس الإبتدائية العربية ومثيلتها الإيطالية ، وإصلاح مبانى هذه المدارس التى تهدمت بسبب الحرب ، وإعداد المناهج اللازمة والتى تتفق مع السياسة الإنجليزية وتوفير المدرسين اللازمين ، وقد واجهت الإدارة البريطانية ، عندما افتتحت هذه المدارس ، مشكلة نقص المعلمين من أهل البلاد، حيث استقدمت عدداً كبيراً من الأساتذة والمدرسين من مصر وفلسطين ، بالإضافة إلى تدريب بعض القائمين بالفعل بالتدريس من العناصر الوطنية تدريباً محلياً ، وقد تأثر التعليم بالتخطيط الإستعمارى الذى كان يهدف إلى وضع البلاد الليبية تحت إشراف ثلاثى :

إقليم برقه يخضع للنفوذ الإنجليزى ، وإقليم طرابلس يخضع فيما بعد للنفوذ الإيطالى ، وفزان تخضع للسيطرة الفرنسية ، ويهدف هذا التخطيط إلى تمزيق وحدة البلاد الليبية حتى لا تقوم لها قائمة ولا يطالب أهلها بالإستقلال والوحدة ، وقد ظهر هذا التأثر واضحاً فى النظام التعليمى حيث طبقت مناهج مختلفة فى الأقاليم الثلاثة.

وقد كان هناك نظارات للمعارف فى كل من طرابلس وبرقه وفزان تشرف على التعليم ، حيث كان يدير نظارة المعارف بطرابلس « مدير ومساعد مدير كلاهما

بريطانيان ، وقد كان الهيكل الإدارى لناظرة معارف طرابلس يتكون من الإدارات الآتية :

١- إدارة التعليم الإبتدائى : ويشرف عليها مفتش عام ليبى.

٢- إدارة التعليم الإيطالى : ويشرف عليها مفتش إيطالى يشغل منصب مستشار نظارة معارف طرابلس.

٣- إدارة الشئون المالية والتجهيزات.

٤- قسم البعثات ، وقسم تعليم الكبار ، ويشرف عليهما بريطانيان.

٥- المدارس الثانوية من مسئولية المدير ومساعده مباشرة.

أما فى برقة : فقد كان يساعد ناظر المعارف مستشار انجليزى كان يهيمن على جميع الأمور التعليمية ، إلى جانب وجود مدير ليبى مسئول عن الشئون المالية والإدارية.

وفى فزان : كان ناظر المعارف من فزان بينما كان المدير الفعلى للمعارف فرنسياً ،[١] .

«وقد كان هذا الأقليم الصحراوى (فزان) شبه المهجور من البلاد قد طبقت فيه فرنسا نظاماً مماثلاً لنمط التعليم الفرنسى فى تونس والجزائر ، وعاملت فرنسا الأقليم كامتداد طبيعى للجزائر ، وأصبحت ميزانية فزان جزءاً من ميزانية الجزائر ، ومع هذا فنظراً لفقر الأقليم وقلة سكانه وتشتتهم من ناحية وعدم توفر الإمكانيات البشرية من ناحية أخرى لم يكن لهذا الأقليم خط كبير من التعليم ، بل كان أقل حظاً من الأقليمين الأخرين طرابلس وبرقة»[٢] .

لم تواجه الإدارة الإنجليزية مشكلة النقص فى عدد المدرسين بسياسة واعية تعالج هذه المشكلة ، ولم تعمل الإدارة البريطانية على معالجة الأمية المتفشية فى البلاد ، والتى كانت تبلغ نسبتها حوالى ٩٥ ٪ من الراشدين من أهل البلاد.

---

(١) رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

« وهكذا ورثت ليبيا بعد تخلصها من الحكم العثمانى ، ثم من الإحتلال الإيطالى ، ثم من الإدارتين الإنجليزية والفرنسية تركة مثقلة فى مجال التعليم ، كما ورثت فى غير التعليم من نواحى الحياة الأخرى »[1] .

وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن سياسة الإستعمار البريطانى والفرنسى لا تختلف عن سياسة الإستعمار الإيطالى ، حيث أن الجميع يتفقون فى سياسة نهب وسلب خيرات البلاد ، وطمس ثقافة وعروبة وإسلام أهل البلاد.

تقويم سياسة الإحتلال التعليمية :

لقد تمكن البريطانيون من الهيمنة على البلاد لا عن طريق التواجد العسكرى فحسب ولكن عن طريق الإحتلال الإقتصادى والسياسى والثقافى ، وكان الطريق إلى ذلك هو العمل على تربية تجنح إلى الإستكانة والخضوع وأن يكون الإقتصاد اقتصاداً متخلفاً ، وأن يجمد المجتمع جموداً يعوقه عن الحركة والتطور وأن يحطم الثقافة القائمة ويحل محلها الثقافة الإستعمارية وكان التعليم هو الوسيلة الهامة فى هذا المضمار.

ولكى يضمن الإحتلال وجوده واستمراره كان من الطبيعى أن يبذل جهوداً كبيرة لتربية نوعية معينة من الشباب الليبى تألف الخضوع والإستكانة وتتعود على اتباع أساليب التملق والنفاق وتنهج فى حياتها نهج الضعفاء الذين تشيع فى جنباتهم روح اليأس والخوف وتسيطر عليهم مشاعر الإعجاب والإنبهار بالمستعمرين.

١- سياسة تخريج الموظفين :

حاول الإحتلال تحديد وظيفة التعليم فى تخريج فئة من الموظفين تعتمد عليها الإدارة البريطانية فى تسيير دفة الجهاز الحكومى على النمط الذى أراده الإستعمار ومن الطبيعى إذ اقتصر هدف التعليم على هذا الهدف الضيق أن لا تحتاج الدولة إلا إلى تعليم أعداد قليلة من الطلاب. ولما كان الضغط الشعبى يتزايد طلبا للتعليم فلابد أن يزيد عدد المتخرجين عن حاجة الجهاز الحكومى ومن ثم تنتشر البطالة بين المتعلمين.

---

(١) د. محمد مصطفى بدران : الثورة الليبية والإنسان المعاصر ، دار مكتبة الأندلسى بنغازى ، ١٩٧٣ ، ص ١٩.

٢- محاولة فرض اللغة الإنجليزية على التعليم :

كانت نقطة الصدام الحقيقية بين سلطات الإحتلال وبين القوى الوطنية هى محاولته فرض اللغة الإنجليزية على التعليم فى ليبيا. فمن المعروف أن اللغة العربية وهى لغة القرآن الكريم ترتبط بحياة الليبيين ووجدانهم أكثر منها لغة تخاطب أو وسيلة تفاهم واتصال.

وقد بدأ الإنجليز بتوجيه جهودهم إلى اضعاف الأثر الإيطالى فى التعليم الليبى وتقوية أثرهم عن طريق فرض اللغة الإنجليزية وقد كانت اللغة الإيطالية حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية هى اللغة الأجنبية الأولى ذات السيادة فى المدارس الليبية وفى مراسلات الحكومة ووثائقها.

غير أن إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة الإيطالية لم يكن حدثاً هاماً بالنسبة للبيين إذا ما قورن بمحاولته فرض اللغة الإنجليزية كلغة دراسة لجميع المواد بدلاً من اللغة العربية ، فقد أثارت هذه الخطوة الشعور الوطنى والدينى وهاجمتة الصحافة والجمعيات والأحزاب الوطنية هجوماً شديداً.

فقد حاول المستعمر عن طريق فرض لغته الإنجليزية على التعليم أن يحقق هدفين:

أولهما : محاولة القضاء على القومية وخنق الروح الوطنية لدى الليبيين.

ثانيهما : محاربة الثقافة الإيطالية التى شعر الإحتلال بميل الليبيين إليها.

٣- فلسفة الإنفاق على التعليم :

تدرعت سلطات الإحتلال بسوء الأحوال الإقتصادية فى البلاد فعملت على تحديد الميزانية المخصصة للتعليم فى أضيق الحدود ، ووضع الإنفاق على التعليم فى مرتبة ثانوية بالنسبة للمشروعات الإصلاحية فى الرى والزراعية وغير ذلك.

٤- التشدد فى الإمتحانات :

اتخذت سلطات الإحتلال البريطانى فى ليبيا وسيلة التشدد فى الامتحانات وسيلة

خبيثة ، استطاع بها الإحتلال أن يضيق من فرص التعليم أمام الناس بما أحاطها من رهبة وما اتبعه فيها من قسوة وتشديد وصرامة وتصعيب ، ولقد كانت نتائج الإمتحانات خير دليل على قسوتها فكانت نسبة الرسوب تصل فى معظم الأحيان إلى ٥٠٪ من المتقدمين للإمتحانات.

وعلى الرغم من أنه كان لبريطانيا الكلمة العليا فى البلاد آنذاك إلا أنها لم تكن القوة الوحيدة المؤثرة فى حركة التعليم فقد قامت إلى جانبها قوى الحركة الوطنية بدور بارز فى التعليم. فأثر الصدمة التى تعرض لها الليبيون عندما تناست بريطانيا وعودها التى قدمتها قبل الحرب بأنها سوف تحترم استقلال ليبيا ووحدتها ، أخذ الليبيون يتساءلون عن سبب الضعف وكيفية التخلص منه. وظهرت اتجاهات متعددة عبرت عن نفسها فى الصحف التى ظهرت والأحزاب التى تأسست فى هذه الفترة.

وقد اختلفت هذه الإتجاهات والصحف والأحزاب فى آرائها وتبيانت فى وسائلها ولكنها التقت جميعاً عند نقطة واحدة هى إنه لابد لليبيين من تنمية قدراتهم الذاتية وأن الطريق إلى ذلك لا يكون إلا بالتعليم الصحيح ومن ثم أصبح التعليم هو أرض المعركة فى الصراع الدائر بين القوى الوطنية وقوى الإحتلال.

ويمكننا أن نتبين تأثير القوى الوطنية على حركة التعليم فى سياسة ذات أربعة أبعاد:

البعد الأول : هو الضغط على سياسة الإحتلال التعليمية لإحداث مزيد من التطور والتوسع فى التعليم. فكانت الصحافة الوطنية تنادى باستمرار بزيادة ميزانية التعليم ، والتوسع فى إنشاء المدارس. ولقد أثمر هذا الضغط عندما اشتد فى دفع حركة التعليم.

البعد الثانى : فقد تمثل فى مقاومة أهداف سياسة الإحتلال التعليمية ومعارضة هذه السياسة فقاومت القوى الوطنية تمزيق الوحدة الفكرية بين أقاليم البلاد عن طريق إيجاد أنظمة تعليمية ومناهج مختلفة فى كل إقليم من أقاليم البلاد. وأجبرت بريطانيا على الإستجابة لرغبة القوى الوطنية بإيجاد نظام تعليمى واحد يطبق فى جميع أنحاء البلاد.

أما البعد الثالث : فقد تمثل فى تشجيع الجهود الأهلية فى التعليم فكانت الصحافة الوطنية والأحزاب والجمعيات الليبية دائمة الحث على الإهتمام بالتعليم وبذل الجهود فى سبيله

وتشجيع الأهالى على التبرع من أجله. وقد أثمرت هذه الخطة بحيث شهدت هذه الفترة نشاطاً ملحوظاً للجهود الأهلية فى التعليم ، فتأسست مدارس أهلية مسائية ابتدائية وثانوية لتعليم العمال والموظفين.

أما البعد الرابع : لجهود القوى الوطنية فى التعليم فقد تمثل فى مقاومة القوى الوطنية أن يكون التعليم باللغة الإنجليزية وطالبت بأن يكون التعليم باللغة العربية.

وعلى الرغم من السياسة اللاقومية التى حاول الإنجليز تطبيقها فى البلاد إلا أنه كان لابد وأن تحدث بعض الإصلاحات فى المواصلات والصناعة والنقل والعلاقات الإجتماعية بين المواطنين ، فقد حدث بعض التكامل والتداخل والدمج أكثر من أى وقت مضى بسبب اخضاع القبائل والعشائر إلى سيطرة الحكومة ، وحدث تركيز فى السلطة عندما طبق الإنجليز عدة إجراءات للحد من نفوذ شيوخ القبائل. وقد تغير مركز المرأة بعض الشئ ووضعت النواة لنظام تعليمى حديث. ومع هذا فلم تنفذ هذه الإصلاحات والتغيرات بشكل يؤثر تأثيراً عميقاً فى الحياة الليبية ولم تشهد البلاد الشعور بالديناميكية والتطور فاستمرت التقليدية فى السيطرة على أكثر مجالات المجتمع ، ولم تظهر الحكومة أى استعداد أو رغبة فى التغير خاصة فى الجوانب الأساسية مثل الحياة الريفية والتركيب الإجتماعى.

كما أن الشقة بين المناطق الحضرية والبدوية وبين مختلف الطبقات الإجتماعية لم يحافظ عليها فحسب وإنما زادت تقويتها. وإن الفجوة بين الغنى والفقير بقيت كبيرة. فلم يعطى تطوير المناطق القروية أدنى اهتمام ، رغم أن المزارعين والفلاحين فى تلك المناطق كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان البلاد ، وأن التغيير فى هذا القطاع كان ضرورياً إذا أريد لليبيا أن تصبح مجتمع متمدناً.

الخلاصـــــة :

لقد أثر الحكم الإنجليزى لليبيا كثيراً فى مسيرة التربية والتعليم فى ليبيا ويمكن تلخيص ذلك التأثير بما يلى :

- لم تؤثر السياسة الإدارية الجديدة فى تغيير المفاهيم الأساسية ووسائل التعليم لنظام التعليم الليبى ، حيث كانت معظم التغييرات طفيفة ليست ذات أهمية بما فى ذلك المحاولات لتبسيط المناهج المزدحمة وزيادة الإهتمام بالنشاطات اللامنهجية. وقد بقى الأسلوب التقليدى بتركيزه على حفظ القرآن الكريم ، والتعليم الدينى ، وتعليم اللغة العربية ، وخاصة فى المدارس الإبتدائية ، بقى هذا الأسلوب مطبقاً بشكل شديد. وكان يحتوى المنهج على تدريس ٢٤ حصة فى الأسبوع ومدة كل حصة ٤٠ دقيقة ، وكان يخصص إما نصف هذه الحصص أو ثلثيها لتدريس هذه المواد. وكان المطلوب من الطلاب أن يحفظوا معلومات وحقائق كثيرة مع التقيد التام بالإنضباط ، مع سيطرة رعب الإمتحانات على عقول الطلاب والمعلمين على حد سواء.

- وكان الجمود والشكليات تسيطر على النظام التعليمى إلى درجة كانت معها المدارس فى أواخر الأربعينات من هذا القرن عملية شبيهة بالمدارس التى أسسها الأتراك قبل ذلك بمئة سنة تقريباً.

- وفى ظل هذه الظروف وبالإضافة لعدم توفر العدد الكافى والضرورى من المدارس والمعلمين كان الطلاب لا يدرسون فى المدارس أكثر من بضعة سنوات ثم ينقطعون عنها.

- وكان من أهم أسباب فشل النظام التربوى فى ليبيا فى تلك الفترة عدم توفر المعلمين الأكفاء وهى العقبة التى تحول دائما دون خلق نظام تربوى حديث. وحتى لو تم تدريب المعلمين على الأساليب الحديثة فإن عدم توفر المصادر الضرورية لإنجاح عملية التعليم وطبيعة البيئة المحيطة به تعطل أية محاولة أصيلة لجعل التعليم ذا معنى.

ومن خصائص النظام التعليمى فى ليبيا كذلك نقص المعلمين فكان عدد الذين يتخرجون لممارسة مهنة التعليم قليلاً ولا يكفى لسد الحاجات القائمة. وحتى عندما كان يتوفر العدد المناسب من المعلمين فلم تكن نوعيته من المستوى المطلوب. فكانت مؤهلات الذين كانوا يستخدمون بوجهود إلى مهنة التعليم دون الشهادة الثانوية إلى دراسة سنتين أو أربع سنوات بعد الشهادة الإبتدائية. وكانت مؤهلات معظم المعلمين دون الشهادة الثانوية.

- ومما ضاعف من مشاكل التعليم ، المركزية الشديدة والتى بموجبها كانت جميع السياسات التربوية بما فى ذلك التمويل ، تصميم المناهج ، البرامج الدراسية ، الكتب الدراسية المقررة ، الإمتحانات وشئون الموظفين ، كلها كانت تدار من العاصمة. وقد أدت هذه الصفة المميزة لمركزية الإدارة التربوية إلى قتل المبادرات والإهتمامات المحلية وحرمت المدارس من ممارست المرونة الضرورية لنجاحها ، لهذا فسواء كان التلميذ من الشرق أو الغرب من المدن أو من القرى والبادية ، كان عليه أن يحفظ مجموعة من المعلومات التى لم يكن لها أقل ارتباط ببيئته أو بالأوضاع القومية لكى يجتاز الإمتحانات المقررة. وقلما كان المنهج مرتبطاً بالحاجات العملية للبيئة. فالبرامج المدرسية كانت تصمم فى العاصمة دون أن يسمح للمدارس بإجراء أى تعديل عليها. فكانت النتيجة نسبة عالية من تسرب الطلاب ، حتى أن معظم الطلاب لم يكونوا يداوموا فى المدرسة أكثر من سنيتين. وقد دلت الإحصائيات على أن نسبة الطلاب الذين كانوا مداومين فى الصفوف العليا عام ١٩٥٠م كانت ١٠ ٪ فقط من مجموع الطلبة المداومين فى جميع المراحل.

- وكان الطلاب الذين ينهون المرحلة الإبتدائية بنجاح يواجهون نفس الظروف فى المراحل الدراسية العليا. فكان نظام المدارس الثانوية الأكاديمية هو الشائع وقد تم تصميمه لأعدا الطلاب للوظائف المكتبية وللدراسة الجامعية.

- وكان مقتصراً على عدد محدود جدا من الطلاب الذين كانت ظروفهم المادية تمكنهم من دفع تكاليف المعيشة خارج بيوتهم.

أما التعليم المهنى فكان مهملاً جداً ، وإن المقاعد الدراسية الشاغرة فى المدارس المهنية التى لم تجد من يملأها من الطلاب أكبر دليل على تدنى مستوى ذلك التعليم. ومن الأسباب التى أدت إلى عدم توسيع التعليم المهنى فى تلك الفترة هو عدم وجود الهيبة والإحترام التى كان الشعب يوجهها نحو التعليم المهنى ، وبسبب نوعيته الضعيفة وقلة فرص العمل بعد تخرج الطالب من هذه المدارس.

ومن خصائص النظام التعليمى خلال حكم الإدارة البريطانية هو نظام الإمتحانات التى كانت ترمى إلى التخلص من الطلاب فى نهاية كل مرحلة من المراحل. فكانت نسبة الرسوب تصل فى معظم الأحيان إلى ٥٠٪ من المتقدمين للإمتحانات ، مما يجعل النظام يدفع الطلاب إلى التركيز على حفظ المعلومات بغية اجتياز الإمتحانات الرهيبة. وكان المسئولون يبررون هذا النظام على أنه يؤدى إلى رفع المستوى فى كل المدارس.

فهذا النظام الجامد فى الإمتحانات قد خلق الشعور بعدم الثقة بالهيئات التدريسية ، وأعاق إجراء التجارب وكان مصدراً دائماً للقلق ومفسداً للأخلاق والسلوك بالدافع الذى كان يولده نحو ممارسة عملية الغش فى الإمتحانات.